البحث السابع

مُقاربات نظرية في الاقتصاد السياسي للفقر فى مصر

Theoretical Approaches to the Political Economy of Poverty in Egypt

أ. مجدي عبد الهادي
(اقتصادى ومترجم)
Email: magdy.abdelhadi@gmail.com

مُلخص:

يحاول البحث تقديم مقاربات نظرية للاقتصاد السياسي للفقر في السياق المصري، بربطه بنمط النمو والتجديد الاجتماعي السائد في مصر من نصف قرن تقريبًا، وكيف عمّقت الريعية التابعة حالة الفقر عبر رافدي الإنتاج والتوزيع معًا، بإضعاف نمو الأول كمّيًا وهيكليًا، والانحراف بمسار الثاني لصالح الملكية على حساب العمل.

ويبدأ البحث بنقد المعايير السائدة للفقر، مُقترحًا معيارًا مختلفًا ينبع بنيويًا وتاريخيًا من المنظومة الاجتماعية السائدة ويتسق ومنطقها الحاكم، ثم يناقش التناقضات الاجتماعية لقضية الفقر، مُحيلاً في سياقها لقضية التوزيع كقلب لإشكالية الفقر، بعدها يحلّل القضية في السياق المصري المعني، بتحليل الاقتصاد السياسي لتخلّف النمط الاقتصادي الاجتماعي كمّيًا وكيفيًا، ليردفه بفحص الديناميات الاقتصادية/المؤسسية الميكروية لذلك الفقر المصري، بمناقشة دولة ذلك النمط، ودورها في تعزيز وإدامة الفقر بدلاً من علاجه، وينتهي بالتوصية بتغيير اتجاه الاهتمام في دراسات الفقر نحو الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهيكلية ضمن منهجية تعمد لحلّ المشكلة انطلاقًا من جذورها الأهم فالأقل أهمية.

الكلمات المُفتاحية: مصر، الفقر، التوزيع، النمو، التنمية، نمط النمو، الريعية، التبعية، الكوربوراتية، الفساد، الدولة، نموذج ماركس-باريتو، الديموقراطية الاجتماعية

Abstract:

The research attempts to provide theoretical approaches to the political economy of poverty in the Egyptian context, by linking it to the pattern of growth and social reproduction prevailing in Egypt for almost half-century ago, and how the rentier dependency deepened the poverty situation through the tributaries of production and distribution together, by weakening the growth of the first quantitatively and structurally and deviating the path of the second in favor of ownership at the expense .of the work

The research begins with criticizing the prevailing criteria of poverty, proposing a different criterion that stems structurally and historically from the prevailing social system and is consistent with its ruling logic, then discusses the social contradictions of the issue of poverty, referring in its context to the issue of distribution as a heart for the problem of poverty. After that analyzes the issue in the Egyptian context, by analyzing the political economy of the backwardness of The socio-economic pattern quantitatively and qualitatively. Subsequently examine the microeconomic and institutional dynamics of that Egyptian poverty, by discussing the state form within that socio-economic pattern, and its role in promoting and sustaining poverty instead of treating it, and ends with a recommendation to change the direction of research interest about poverty towards the political-economic structural dimensions within a methodology that deliberately solves the problem beginning .from its most important roots to its least important ones

Key words: Egypt, poverty, distribution, growth, development, growth pattern, rentierism, dependency, corporatism, corruption, state, .Marx-Pareto model, social democracy

- الفقر كقضية اجتماعية : كيف صعدت البشرية القمر ولم تتجاوز خط الفقر بعد؟!

إن أول وأكبر خطأ في فهم الفقر هو التعامل معه كمجرد ظاهرة كمّية، وإهدار كمّ هائل من الجهود في مجرد قياسه وبناء مؤشرات لتقديره (على الأهمية العملية لذلك بالطبع)، بدلاً من فهمه كقضية اجتماعية تتصل بمُجمل طبيعة النظام الاجتماعي وديناميات عمله؛ ما يغرقنا في تفاصيل هامشية وعَرضية أحيانًا، ويبقينا ضمن نطاق السياسات «التسّكينية» السطحية قصيرة المدى، لا «العلاجية» الجذرية طويلته!

فالمؤكد أن البشرية التي صعدت القمر وفتّتت الذرة وصنعت كل هذا العمران الهائل، لا تواجه مشكلة كمّية أو تقنية في مواجهة الفقر، بل مشكلة اجتماعية مؤسسية بالأساس، لا أدل على ذلك مما نقرأه كثيرًا من أن مبالغًا نقدية تافهة نسبيًا كفيلة بالقضاء على الفقر العالمي، بغض النظر عن معايير تحديده وعن التبسيط المُتضمن في هكذا قول، فيذكر تقرير حالة الأغذية والزراعة عام 2015م مثلاً، أنه يكفي للقضاء على الفقر بحلول عام 2030م، مجرد إضافة 160 دولارًا للفرد سنويًا للخروج من الفقر المُدقع، أو ما مجموعه 267 مليار دولار سنويًا، ما يعادل 0.3 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي [1]، ومحليّا يذكر خالد إكرام، نقلاً عن تقديرات البنك الدولي ووزارة التخطيط المصرية، أنه لم يكن يلزم مصر عام 2000م، سوى 350 مليون جنيه سنويًا للقضاء على الفقر، ما يعادل حوالي 0.1 % فقط من ناتجها المحلي الإجمالي وقتها [2]!

وبشكل عام، بلغ الناتج الإجمالي العالمي حوالي 85 تريليون دولار عام 2018م [3]، بمتوسط حوالي 11300 دولار للفرد [4] بأسعار الدولار الجارية (ما يصبح أكبر بكثير للرقمين بحسابات تعادل القوى الشرائية)، وهو ما يتجاوز أعلى خطوط الفقر وأكثرها كرمًا بأضعاف مضاعفة، ومع ذلك يستشري الفقر في العالم، حتى أن ما يقرب من مليار إنسان يعيشون على حافة الجوع، منهم 10 % من سكان العالم في فقر مُدقع [5]!

يعني ما سبق أن البشرية في المُجمل قادرة على إنهاء الفقر صباح الغد من الوجهة الكمّية

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة.. الحماية الاجتماعية والزراعية، كسر حلقة الفقر في الريف، روما، 2015م، ص vi.

(2) Khalid Ikram, The Egyptian Economy.. 1952–2000 Performance, Policies, and Issues, Routledge, London/New York, 2006, p 272.

(3) World Bank data : https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=1W

(4) World Bank data : https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=1W

(5) البنك الدولي، نصف سكان العالم تقريباً يعيشون على أقل من 5.50 دولار للفرد في اليوم، تقرير صحفي، موقع البنك الدولي، 17 أكتوبر 2018م (شُوهد في ص أكتوبر 2019م):
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/17/nearly-half-the-world-lives-on-less-than-550-a-day

البسيطة؛ لهذا لا تنشغل هذه المُقاربة كثيرًا بالأبعاد التقنية/الكمّية للقضية، فهذا مُجمل انشغال اقتصاديات الإنتاج والتنمية في الحقيقة، بل بالأبعاد الاجتماعية، وتحديدًا اقتصادها السياسي، التي قد يتصل بالأبعاد التقنية ببعض الوشائج، خاصةً ما يتعلق بديناميات التخصيص والتوزيع والكفاءة الكلية، لكنه يظل ومقاربته ضمن الإطار الاجتماعي المؤسسي كأساس للفهم وإطار للتحليل.

وهكذا يبدأ البحث بنقد المعايير السائدة للفقر، من جهة تحكّميتها وانفصالها عن أساسها الاجتماعي والتاريخي، مُقترحًا معيارًا مختلفًا ينبع بنيويًا وتاريخيًا من المنظومة الاجتماعية السائدة ويتسق ومنطقها الحاكم، ثم يناقش التناقضات الاجتماعية لقضية الفقر، مُحيلاً في سياقها لقضية التوزيع كقلب لإشكالية الفقر، بعدها يحلّل القضية في السياق المصري المعني، بتحليل الاقتصاد السياسي لتخلّف النمط الاقتصادي الاجتماعي كمّيًا وكيفيًا، لينهي بفحص الديناميات الاقتصادية/المؤسسية الميكروية لذلك الفقر المصري، بمناقشة طبيعة ومنطق عمل دولة ذلك النمط، ودورها في تعزيز وإدامة الفقر بدلاً من علاجه، ليختم بعدها بالتأكيد على ضرورة التركيز على ما هو هيكلي في الفقر مقابل ما هو عرضي، وحتمية بناء السياسات على أساسه.

- قياسات اعتباطية: الذاتي والموضوعي والتاريخي في فهم الفقر:

لعلّ أي مطلع على أدبيات الفقر، قد فوجئ بالكمّ الهائل من المقاييس والمؤشرات المُبتدعة لتقديره، ولا جدال في أهمية ذلك، لكن ألا يوحي الإفراط في إنتاجها بمشكلة واضحة؟

الحق أن المبالغة في ابتداع أساليب القياس، على ما له من اتصال ببناء السياسات، إنما يعكس اعتباطية ولا معيارية في بنائها، وانفصالاً عن التحليل الاجتماعي الموضوعي للظاهرة ذاتها، أي التحليل المُنطلق من مُجمل بنيتها الاجتماعية (فيحقق موضوعية قياسها)، وتاريخيتها الذاتية (فيستوعب نسبية وعيها)، وعلائقيتها العامة (فيفهم جدلها التفاعلي)!

وربما لا يختلف أحد على المقياس الطبيعي/البيولوجي للفقر، أو مؤشر الفقر المُدقع، فهذا الحد الأدنى للبقاء البيولوجي مُحدد موضوعيًا بمعايير طبيعية عامة، ولو في المتوسط على الأقل، فلا تعتريه اختلافات اجتماعية أو ثقافية، كما أن فروقاته العرقية والعمرية والجندرية ليست بالأهمية الكبيرة، فضلاً عن إمكانية استبطانها ضمن المقياس ذاته.

لكن يبرز الخلاف جليًّا عندما يتعلق الأمر بالمقياس الاجتماعي/السوسيولوجي للفقر، أو الفقر العادي غير المُدقع، حيث ينشأ التفارق الواسع بين التقييمات الموضوعية والذاتية، فنجد مقاييسًا للفقر الموضوعي مقابل تقييمات للفقر المُدرك، ورغم إمكانية استسهال افتراض ذاتية تقييمات الأفراد والجماعات؛ بما يزيد هذا التفارق، إلا أن هذا التفارق يعكس في الحقيقة ضعف مصداقية ما يُقدّم كمقاييس موضوعية للفقر، أكثر مما يعكس ذاتية مُطلقة في إدراكات الأفراد له!

فلو تجاهلنا التقييمات الفردية المتطرفة، وحاولنا استنتاج متوسط عام لتلك التقييمات، ضمن النصف الأفقر من المجتمع مثلاً؛ فغالبًا ما سيكون أكثر تعبيرًا عن واقع ذلك المجتمع، ومعنى الفقر فيه فعليًا، أكثر من أية مقاييس تحكّمية يضعها بضعة متخصصين، لكن يستشعر غالبية السكان انعزالها عن حياته الواقعية [6]!

ولا يمنع هذا أن يكون لهذه التقييمات أساسًا موضوعيًا، بمحتوى تقني، ما يجد أساسه الفلسفي في التعاطي مع الظاهرة الاقتصادية كظاهرة ثنائية الأوجه، وجه تقني ووجه اجتماعي؛ فلا توجد أسوار صينية إذن بين تقييمات الأفراد الذاتية ومعايير النظام الإنتاجي الموضوعية، وهكذا إذا استعنا بمعيار تقني من صلب النظام الإنتاجي؛ أمكننا الحصول على معيار موضوعي يلتقي بالتقييم الذاتي؛ فيحقق المصداقيتين العلمية والإدراكية.

والحق أنه بمجرد العودة للاقتصاد الكلاسيكي السائد بالقرن التاسع عشر، وباستبطان منطق ضرورة التجديد البسيط للنظام الإنتاجي والاجتماعي، بل ومنطق استبدال الأصول أو تعويض كلفة عوامل الإنتاج، الحاكم في مُجمل النظام الرأسمالي كمعيار لكفاءة استخدام الموارد؛ فسنجد المعيار ببساطة هو «التجديد البسيط لقوة العمل»، أو بالصيغة الكلاسيكية «أجر الكفاف» أو «الأجر الحديدي» ..إلخ من صيغ هذا المفهوم، وهو ما يجمع السمات المذكورة آنفًا لمصداقية المعيار، فهو أولاً «موضوعي بأساس تقني» يعتمد ذات المنطق العام للنظام الإنتاجي في مجموعه، أي التجديد البسيط لقوة العمل مثل التجديد البسيط للنظام ذاته، وهو ثانيًا «ذاتي اجتماعي» متصل مباشرًة بالواقع الحياتي من جهة ضمانه للكفاف الاجتماعي الواقعي تاريخيًا (لا التحكّمي) والشامل سوسيولوجيًا (لا الاعتباطي)، كما هو ثالثًا «تاريخي ديناميكي»، من جهة نسبيته وحركيته وفقًا لمدى تطور النظام الإنتاجي والاجتماعي؛ ومن ثم أكثر واقعية ونزاهة [7]!

يُضاف لما سبق ميزة إجرائية لهذا المعيار، هى أولاً إمكانية تحليله ضمن تحليل النظام الاقتصادي ماكرويًا وميكرويًا، أو كليًا ووحديًا، ضمن تحليل الأجور والأسعار والسياسة الدخلية، كمتغير داخلي لمُجمل النظام، يتحرك معه ويتأثر بمُجمل اتجاهاته، وليس كمعيار هامشي مُقحم عليه من خارجه، كما لو كان قضيَّة من خارج الموضوع (وهو ما يمثل انحيازًا إيديولوجيًا مُسبقًا بغطاء تقني لحق رأس المال في الاستبدال الكامل لذاته مقابل تغييب الحق المماثل للعمل!)، وثانيًا

(6) كما نرى كثيرًا في السخرية المريرة وسط مختلف فئات الشعب المصري من تصريحات المسئولين عن المستويات الكافية للحياة في مصر والأجور الملائمة للحياة فوق مستوى الفقر!

(7) لا عجب في اتجاه البنك الدولي مُؤخرًا لوضع أكثر من خط فقر وفقًا للمستوى التنموي والتطور الاقتصادي، وتجاوز فكرة خط الفقر المُوحد عالميًا، أنظر تقرير الفقر والرخاء المشترك : م2018.
https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity.

قدرته على التحليل المُركب لجانبيّ الفقر التقني والاجتماعي معًا، أي الضعف الإنتاجي والمستوى التنموي من جهة مع علاقات الإنتاج وتوزيع الدخل من جهة أخرى.

التناقضات الاجتماعية للفقر: الإطار الاجتماعي للكفاءة والعدالة!

على كثرة وتشعّب أسباب الفقر، فإنها تنتظم جميعًا من وجهة ماكروية في رافدين أساسيين، الأول «كمّي» يتعلّق بالكفاءة، مُتجسّدًا في حجم الناتج، الذي يتحدد بحجم الموارد وكفاءة الإنتاج، والثاني «كيفي» يتعلّق بالتوزيع، مُتجسّدًا في توزيع الناتج، الذي يتحدد بكفاءة تخصيص الناتج وكفاءة توزيعه.

ولموضعة القضية، على أساس التعريف البنيوي التاريخي السابق، ضمن نموذج شامل لتحليل الناتج الاجتماعي، نقترح تناولها من خلال «نموذج ماركس-باريتو للديموقراطية الاجتماعية»[8]، الذي يدمج قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بصيغة مُجردة، أو حجم الناتج وتوزيعه بصيغة ملموسة، في نموذج مُوحد، يمكن من خلاله مناقشة رافديّ الفقر المذكورين، الإنتاج والتوزيع.

وبشكل عام ومُوجز، تقوم فكرة النموذج على توزيع الناتج بين شكلّيّ دخل أساسيين، دخل عمل ودخل ملكية، أي أجور ومرتبات مقابل أرباح وفوائد وريوع، ومن خلال التقاطع بين منحنى توزيعات للناتج بين العمل ورأس المال (يأخذ شكل منحنى سواء)، وخط توازنات للقوى الاجتماعية بين قوى العمل ورأس المال (يأخذ شكل خط ميزانية)؛ تتحدد توليفة توزيع الناتج بين الطرفين، فيما حدد مُسبقًا موقع منحنى الناتج من نقطة الأصل حجم الناتج، وحدد انحدار خط التوازنات علاقات القوة بين العمل ورأس المال، تمامًا كما يحدّد نظيريهما كمّ السلع ونطاق ومعدلات المبادلة بينهما في نموذج منحنيات سواء باريتو المعروف.

وهكذا ينعكس النمو في اتجاه منحنى (توزيعات) الناتج يمينًا، فما يتحدد التوزيع بموقع نقطة تقاطعه مع منحنى توازنات القوى الاجتماعية على ما سبق ذكره، لكن بين نقطتين قصويين لمنحنى الناتج، تمثّلان حدود توليفات التوزيع بين العمل ورأس المال، أو الديموقراطية الاجتماعية بالمعنى الأعمّ، وهما: (1) نقطة «التجديد الاجتماعي» البسيط للإنتاج، حيث يحصل رأس المال على ما يكفي فقط لتجديده وتجديد الإنتاج الاجتماعي دون نمو عن مستواه السابق (صفر%

(8) لشرح كامل للنموذج وبعض من تطبيقاته وتحديثاته، أنظر:

- مجدي عبد الهادي، حدود ديموقراطية الاستغلال.. لماذا تفشل حركات الديموقراطية الاجتماعية؟، كتاب مرايا غير الدوري، دار مرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، العدد (8)، ديسمبر 2018م.
- مجدي عبد الهادي، العمل والملكية.. في التوازن التاريخي للديموقراطية الاجتماعية، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد (19)، العدد (76)، أكتوبر 2019م.

استغلال)؛ حيث توزيع الناتج والديموقراطية الاجتماعية مُقيدان بضرورات التجديد البسيط للنظام الإنتاجي كحد أدنى؛ وإلا افتقر المجتمع وتراجع التوزيع والديموقراطية الاجتماعية من جهة كفاءة الإنتاج، و(2) نقطة «الكفاف الاجتماعي» البسيط للمُنتجين المباشرين، حيث يحصل العمل على ما يكفي فقط لتجديده الاجتماعي فيما يذهب كامل الفائض لرأس المال وتجديد الإنتاج الاجتماعي بما يتجاوز مستواه السابق (100 % استغلال)؛ حيث لا يمكن أن تنخفض الأجور عن حاجات ذلك الكفاف البشري، الذي يمثّل وجهًا آخر للتجديد لكن من منظور بشري بحت.؛ وإلا افتقر المجتمع وتراجع التوزيع والديموقراطية الاجتماعية كذلك، لكن هذه المرة من جهة كفاءة التوزيع، ويوضّح الشكل (1) بتاليه الصيغة العامة للنموذج.

شكل (1)

نموذج ماركس-باريتو للديموقراطية الاجتماعية

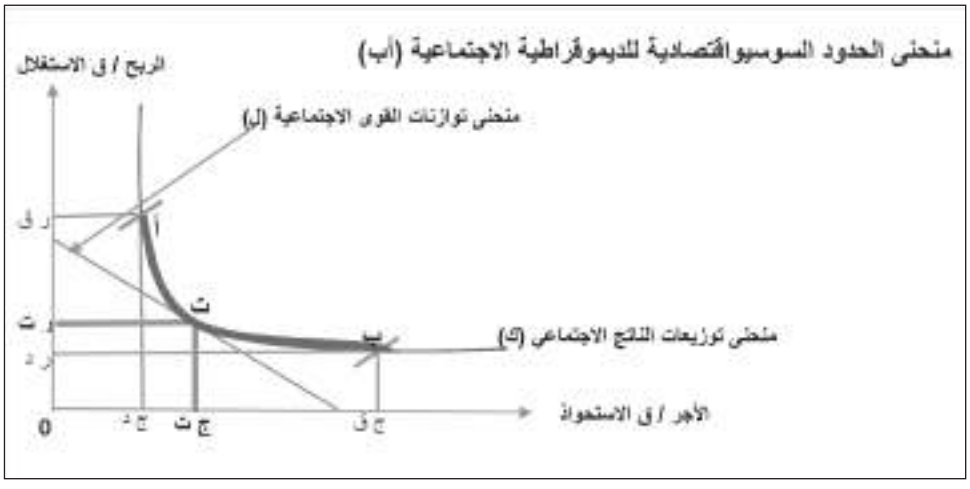

وكما نرى بالشكل (1)، يتحدد الكفاف الاجتماعي، أو أدنى أجر يكفل التجديد الاجتماعي البسيط لقوة العمل (ج د)، مقابل أقصى ربح (ر ق)، عند نقطة التقاطع (أ) بين منحنيّ التوزيعات والتوازنات، وهو ما يتحقق عنده، وفقًا لتعريفنا السابق للفقر، ما نقترحه كخط فقر أعلى، أو فقر بالمعنى السوسيولوجي لا البيولوجي، يتحدد وفقًا لمستوى تطوّر المجتمع الاقتصادي وحجم موارده وما ينشأ عنه من مفهوم موضوعي ورمزي للكفاف الاجتماعي.

وحيث يتحدد نصيب العمل في الناتج الاجتماعي، من خلال علاقة عرض العمل بعرض رأس المال، أو علاقة حجم القوة العاملة النشطة برصيد رأس المال في المجتمع، كما تؤكد نظرية رصيد الأجور الكلاسيكية؛ فإننا نكون أمام عدد من الاستنتاجات العامة ذات الصلة:

1. كلما زاد حجم السكان والقوة العاملة؛ زادت نسبة القوة العاملة دون مستوى الكفاف الاجتماعي؛ أي زاد انتشار الفقر؛ أولاً لزيادة العرض الكلي للقوة العاملة بالنسبة لعرض أو رصيد رأس المال؛ فينخفض رصيد أجورها الكلي أو نصيبها الإجمالي من الناتج عمومًا؛ ما يخفض متوسط الأجر لفرد القوة العاملة، سواءً تجلّى ذلك في أجور أقل مقابل تشغيل أعلى وبطالة أقل، أو أجور أعلى مقابل تشغيل أقل وبطالة أعلى [9]، وهكذا بالمُجمل كلما انخفض متوسط الأجر، أي كلما اقترب من مستوى أجر الكفاف الاجتماعي (بفرض أنه كان أعلاه ابتداءً)؛ انخفض قطاع أكبر من القوة العاملة (خصوصًا الأدنى من ذلك المتوسط)، إلى ما دون مستوى الكفاف، أي دون مستوى الفقر وفقًا للتعريف المذكور،

2. حيث يستقر متوسط الأجر في الأجل الطويل عند مستوى الكفاف الاجتماعي، فبصفته هذه كمتوسط افتراضي للعامل المتوسط، يتجاوزه بعض أفراد القوة العاملة ذوي المهارات الأعلى والإنتاجية الأكبر، فيما ينخفض عنه بعضهم الآخر ذوي المهارات الأدنى والإنتاجية الأصغر، سيكون هناك دومًا في الأجل الطويل قطاع من القوة العاملة يعيش بأجر فعلي دون ذلك المتوسط الافتراضي، أي دون مستوى الكفاف الاجتماعي، ناهيك عن القطاع المتعطّل عن العمل بالطبع،

3. حيث يساهم منحنى التوازنات الاجتماعية في تحديد نمط توزيع الناتج بين العمل والملكية، بتقاطعه مع منحنى الناتج الاجتماعي؛ فإن الصراع الاجتماعي، مُجسّدًا في تفاعل قوى العمل وقوى رأس المال، هو ما يحدد التوزيع في الأجلين القصير والمتوسط؛ ما يجعل رافد التوزيع (أو بالأحرى إعادة التوزيع الذي يصوغ التوزيع النهائي) المُحدد الأساسي لنطاق الفقر في هذين الأجلين، فيما يكون **رافد الإنتاج (أو بالأحرى نمط الإنتاج الذي يصوغ حجم الناتج وتوازنات توزيعه) مُحدده الأساسي في الأجل الطويل.**

لكن النقطة الأساسية التي تعنينا هنا، والتي ربما لا تظهر بالتفصيل الكافي في النموذج، وبشكل غير مباشر لا غير، هي الترابط الضروري بين نمط التجديد الاجتماعي ونمط الديموقراطية الاجتماعية، أو بصيغة أكثر تقنية، بين نمط النمو ونمط التوزيع، فحيث يُحدد الأول التكوين القطاعي للنمو وما يرتبط به من معاملات طلب على العمل ورأس المال، وتوليفته الفنية وما يتعلّق بها من غلبة أيّ من عامليّ الإنتاج؛ فإنه يحدد بالضرورة اتجاهات الثاني، أي اتجاهات التوزيع الأوّلي (توزيع الدخل دون أي تعديل مؤسسي أو إعادة توزيع)، وهو ما يقودنا لوعي ترابطات وتشابكات عمليتيّ الإنتاج والتوزيع في إنتاج الفقر، خصوصًا في سياق التخلّف الهيكلي للعالم الثالث.

(9) كما يظهر في منحنى فيليبس الذي استخدمناه في موضع آخر لإثبات نظرية رصيد الأجور الكلاسيكية، لمزيد من التفاصيل أنظر: مجدي عبد الهادي، العمل والملكية.. في التوازن التاريخي للديموقراطية الاجتماعية، ص 29.

ويعني ما سبق أن فهم ذلك النمط، نمط النمو الاقتصادي أو التجديد الاجتماعي بصيغة أكثر شمولاً، هو ما يفسّر لنا ديناميات إنتاج الفقر في المجتمع المعني، سواءً من جهة الكمّ/الناتج، برسمه الحدود الاجتماعية للكفاءة الوحدية والكلية للإنتاج، أو من جهة الكيف/التوزيع، بتحديده شكل التوزيع ومحتواه بين العمل والملكية عمومًا.

وبالنظر لنمط النمو المصري منذ انفتاح السبعينات، كنموذج لاقتصاد درل العالم الثالث، نجده قد اتخذ مسار إعادة تعميق التبعية التي لم يتخلّص منها كليًا في أي مرحلة [10]، ما تجلّى خصوصًا في عملية مستمرة من تعميق الريعية مع تراجع التصنيع وغلبة الخدماتية الاستهلاكية على الاقتصاد منذ الانفتاح الساداتي [11]، مع تعمّق التكوين الريعي الكوربوراتي للدولة رغم المظاهر والكرنفالات السياسية للديموقراطية الليبرالية [12].

وبالمُجمل، يشير النموذج المذكور إلى ضيق نطاق الديموقراطية الاجتماعية المُحتملة موضوعيًا في الرأسماليات الريعية التابعة محدودة التصنيع مثل مصر؛ حيث يؤدي الدور المتزايد لعناصر «الملكية والدولة والتداول» ضمن البنية الريعية إلى [13]: (1) ضعف حجم الناتج والإنتاجية الكلية، مع الارتفاع النسبي لمعامل رأس المال/الناتج؛ ومن ثم انخفاض سقف «الحد الأعلى» للديموقراطية الاجتماعية، مُتمثلاً بتجديدها الاجتماعي الذي ارتفعت كلفته، و(2) ضعف معدلات تبادلها الدولي؛ أي الارتفاع النسبي لكلفة تجديد قوة العمل؛ ومن ثم ارتفاع عتبة «الحد الأدنى» للديموقراطية الاجتماعية، مُتمثلاً بكفافها الاجتماعي الذي ارتفعت كلفته كذلك، و(3) ضعف البنية المؤسسية وتمرّكز البيئة الاقتصادية والسياسية لصالح الفئات المالكة على حساب الفئات العاملة، ما سنناقشه بمزيد من التفصيل في الاقتصاد السياسي للتخلّف المصري، ماكرويًا، بانعكاساته على الفقر كميًا وكيفيًا، عبر قناتيّ الإنتاج والتوزيع، وميكرويًا، عبر قناة المؤسسات مُتمثّلة في الدولة المصرية في ظل النمط المذكور.

(10) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة..دراسات في التغيّرات الاقتصادية والطبقية في مصر (1974-1982م)، جامعة الأمم المتحدة ودار المستقبل العربي، القاهرة، 1986م.

(11) مجدي عبد الهادي، «اللفياثان المريض.. ثنائية الطغيان السياسي والعجز التنموي للدولة المصرية، مجلة لُباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد (صفر)، نوفمبر 2018م، ص 276-272.

(12) مجدي عبد الهادي، «اللفياثان المريض..»، ص 283-276.

(13) مجدي عبد الهادي، الاقتصاد السياسي لثورة يناير في مصر، مجلة لُباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد (1)، فبراير 2019م، ص 21-60.

- الاقتصاد السياسي للتخلّف: كمّيًا، ضعف الناتج وركود الإنتاجية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر البالغ عدد سكانها 98 مليون نسمة عام 2018م[14] حوالي 250 مليار دولار بالأسعار الجارية [15]، ما يعني متوسط ناتج سنوي للفرد حوالي 2550 دولار بذات الأسعار [16]، ما يوازي 22.5 % فقط من متوسط ناتج الفرد العالمي البالغ 11300 دولار[17]، و 46.5 % من متوسط ناتج الفرد في مجموعة الدول متوسطة الدخل البالغ 5484 دولار[18]، ما يمثل الرافد الكمّي الأول للفقر المصري، وهو انخفاض حجم الناتج الاجتماعي بالمُجمل، ما يتصلّ بمستوى كفاءة نمط النمو المصري من جهتيّ تخصيص الموارد وإنتاج السلع والخدمات، أي عملية تحويل الموارد الطبيعية لموارد اقتصادية، أي ثروة ومنافع اجتماعية في العموم.

فإذا ما اشتبك السوق المحلي مع السوق الدولي بعلاقات تبعيته الكامنة في صلب النمط، تجلّت خسائر التبعية بأكثر أعراضها وضوحًا ومباشرة في العجز التجاري المُزمن الذي بلغ في المتوسط 32.5 مليار دولار خلال الفترة 2013-2018م [19]، ما يتجاوز 10 % من الناتج الإجمالي، وفي التحويلات الضخمة ورؤوس الأموال الهاربة باستمرار للخارج مما يصعب رصده، ما يعكس بمجموعه الفاقد الوطني لحساب الخارج؛ بسبب علاقات اختراقات السوق الدولي للمحلي والهيمنة الاجتماعية لرأس المال التجاري المحلي المُتمفصل بعلاقات شراكة تبعوية مع رأس المال الدولي؛ فيبرز لنا الرافد الكمّي الثاني للفقر المصري، وهو الاقتطاع الخارجي من حجم الناتج الاجتماعي الصغير ابتداءً، سواء بشكل مباشر من خلال الاقتطاعات المباشرة من السوق المحلي لصالح السوق الدولي في شكل واردات إنتاجية أو استهلاكية، أو بشكل غير مباشر من خلال تكلفة الفرصة البديلة لذلك الاستيراد في جانبه غير الضروري خصوصًا، في شكل فاقد الإنتاج المُحتمل محليًا من سلع بكميات أكبر وأسعار أرخص في سوق السلع، وفاقده بسبب ارتفاع تكلفة التجديد الاجتماعي التابع تقنيًا وسوقيًا، كذا فاقد فرص العمل الأوسع وتشكيلة المهارات الأكثر تطورًا في سوق العمل؛ ما يصبّ كله في تعميق الإفقار وإدامته في الأجل الطويل.

---

(14) الكتاب الإحصائي السنوي 2019م، جدول (2–1) تقدير أعداد السكان طبقًا للنوع وتوزيعهم النسبي في 1/1/2019م:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

(15) World Bank data: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=EG

(16) World Bank data: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=EG

(17) World Bank data: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=1W

(18) World Bank data: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=XP

(19) حسابات الباحث من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبسعر الدولار الجاري 16ج تقريبًا: الكتاب الإحصائي السنوي 2019م، جدول (4-17) التجارة الخارجية:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

ويعطينا التقدير الذي قدّمه دكتور إبراهيم العيسوي لموقف مصر بين الاستقلال والتبعية صورة تقريبية عن موقف النمط وتحوّلات علاقته الكيفية بالخارج ما بين الخمسينات والثمانينات، ما يؤيد الطرح السابق رغم قدمه النسبي، ويلخّص الشكل (2) بتاليه نتائج هذا التقدير.

شكل (2)

المسار الافتراضي لمصر على طريقة التبعية / الاستقلال بين الخمسينات والثمانينات[20]

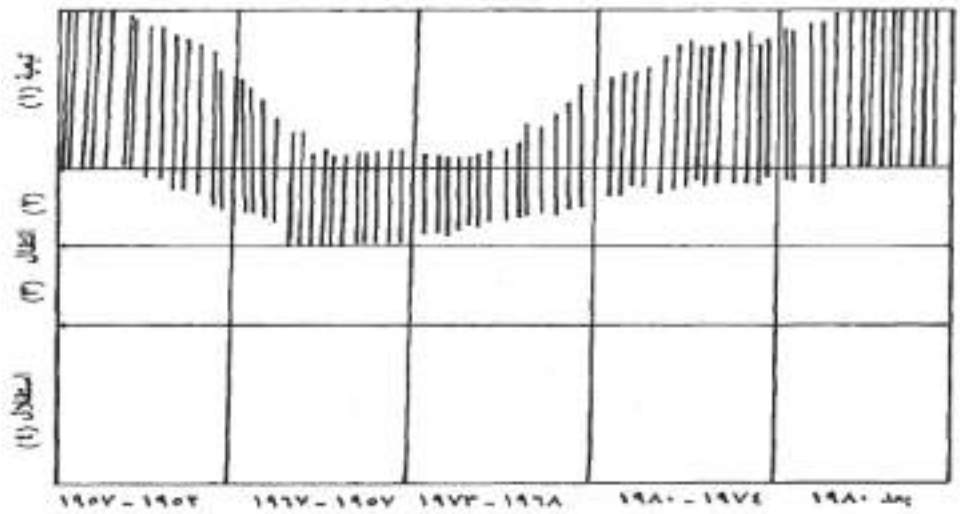

وبشكل أكثر تفصيلاً، يتحقق رافدا الإفقار الكمّيان المذكوران من خلال عدد من السمات الهيكلية والاجتماعية العامة للنمط الاقتصادي المصري، نذكر من أهمها ما يلي:

1. ضعف التكوين القطاعي، بغلبة الطابع الخدمي على السلعي في اقتصاد دول العالم الثالث متأخر إنتاجيًا ومحدود سوقيًا؛ ما يضعف الإنتاجية العامة للنمط، ويعزّز هيمنة رأس المال التجاري[21].

(20) إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، جامعة الأمم المتحدة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989 م، ص 87.

(21) فيغلب أن يحقق رأس المال أعلى ربحية في المشاريع غير الإنتاجية والصناعات الخفيفة، وأقلها كلما اتجه نحو الصناعات المعقدة والثقيلة، فتشير مراجعة لميزانيات بعض الشركات والصناعات العاملة في مصر عام 1977م، إلى بلوغ ربحية العقارات والفنادق ما بين 30 و60 %، والألبان والأغذية 40 %، والسجاد 642 %، والغزل والنسيج ما بين 52 و184 %، والورق 55 %، والإسمنت 28 %، فيما وصلت لخسائر صافية أو أرباح متواضعة في قطاعات الحديد والصلب والكيمياويات، وبغض النظر عن هذه القطاعات والأرقام المتغيرة، فإن الدلالة واضحة على انخفاض الأرباح كلما أوغلنا في القطاعات الأعمق صناعيًا؛ ما يرجع بشكل عام لأن ارتفاع التكاليف يقابله ضعف الطلب المحلي وصغر السوق وصعوبة اختراق الأسواق الدولية؛ فترتفع نقطة تعادل التكاليف مع العوائد، وتنخفض الأرباح المُتوقعة، لمزيد من التفاصيل أنظر:
عادل عبد المهدي، «معيار الريعية والتنمية الاقتصادية»، مجلة الفكر العربي (معهد الإنماء العربي)، لبنان، مج 1، ع 3، سبتمبر 1978م، ص 182-183.

2. ضعف التعقيد الاقتصادي للنمط [22]؛ ومن ثم ضعف تنوّعه الإنتاجي، وتعزيز تركّز الثروة والهيمنة الاجتماعية للطبقات المالكة والحاكمة في مواجهة الطبقات العاملة،

3. التبعية السلعية والتكنولوجية؛ بسبب ضعف القدرة الإنتاجية وانخفاض درجة التعقيد الاقتصادي للنمط؛ ومن ثم ارتفاع درجة الاختلال التجاري المُزمن لصالح الخارج، والضغط المستمر على سعر صرف العملة المحلية، مع تعاظم تأثير التضخم المُستورد بفعل ارتفاع المُكون الاستيرادي، فضلاً عن رفع تكاليف التجديد الاجتماعي للإنتاج في ظل فائض اجتماعي وقدرة استثمارية محدودين أصلاً،

4. غلبة الطابع الاحتكاري [23]، بغلبة التركّز الإنتاجي للنمط، المُتجسّد في هيمنة قلة ضئيلة من المؤسسات على معظم الأسواق ضمن بحر من المؤسسات الصغيرة والقزمية، دون حلقات وسيطة ملائمة من المؤسسات المتوسطة؛ ما يضعف مدى التنافسية ونمو الإنتاجية ويرفع التكاليف والأسعار في نوعيّ المنشآت، كما يعزّز الطابع المحاسيبي للاقتصاد والكوربوراتي للدولة،

5. غلبة الطابع الريعي؛ بغلبة القطاعات الريعية والخدماتية ورأس المال التجاري وتمرّكز البقرطة الدولتية، مع سيادة الموارد الريعية على الإنتاجية خارجيًا؛ ما يغذي ذاته منتشرًا عبر كافة جنبات النمط مُضعفًا منظومة الحوافز الإنتاجية والاستثمارية؛ بتحول «أنشطة الريع والسعي للريع -بتحويلها الموارد الحقيقية لاستخدامات غير إنتاجية- لمصادر دخول دائمة وأساسية،

---

(22) فنجد مصر في المرتبة (63) من إجمالي (128) دولة غطّاها المؤشر عالميًا، والخامسة من إجمالي ستة عشر دولة غطّاها المؤشر على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وهى مرتبة متأخرة كما هو واضح، تضعها على عتبة النصف الأسفل من المؤشر، حيث بلغت قيمة المؤشر لمصر (- 0.021)، ضمن مجموعة الدول المنتمية للجانب السلبي منه، بل وأقرب لأدنى قيمة للمؤشر (موريتانيا، 1.907-) مما هى لأعلى قيمة له (اليابان، 2.316)، أنظر:

Ricardo Hausmann, César A. Hidalgo [et al.], The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity, (MIT Press, Cambridge-MA, 2014), p 64 : 66.

(23) ضرب الدكتور محمود عبد الفضيل أمثلة ملموسة عن الحالة الاحتكارية العامة لرأسمالية المحاسيب المصرية تلك قبل الثورة مباشرًة، فيذكر مدى السيطرة الاحتكارية في بعض الأسواق المحورية، كسوق الحديد والصلب التي تسيطر فيها ثلاث شركات من إجمالي اثنتى وعشرين شركة على أكثر من 90 % من إنتاج الحديد في مصر، وسوق الأسمنت الذي تسيطر فيه أربعة شركات أجنبية على حوالي 87 % من إجمالي الأسمنت المصري، وأسواق استيراد السلع الغذائية الأساسية بمعيار حصة الخمسة الكبار من القطاع الخاص في السوق، كالسكر (70 %)، والمشروبات (63 %)، والكاكاو (46 %)، واللحوم (37 %)، والألبان (30 %) كأمثلة، أنظر:

د. محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب.. دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مشروع مكتبة الأسرة، القاهرة، 2012م، ص 75-92.

والدخول في حلقة مُفرغة من التطفل المالي والريعي والركود» [24]، خافضًة الاستثمار الحقيقي ورافعًة بتعزيزها الخدماتية تكلفة خلق فرص العمل، فضلاً عن تقليلها ابتداءً،

6. اختلال هياكل الأسعار؛ بسبب الطابعين الاحتكاري والريعي المُعزّزين لأعراض وآثار المرض الهولندي الناتج عن التحويلات (والصادرات إلى حد ما) الريعية الضخمة؛ ما يزيد جاذبية القطاعات الريعية والخدمية على حساب الإنتاجية والسلعية؛ فيخفض الناتج والتشغيل ويعمّق هيمنة رأس المال التجاري،

7. التضخّم الهيكلي المُزمن؛ ارتباطًا بالبنية الريعية وديناميكياتها، بالتفاعل مع الممارسات الحكومية المُتصلة ماليًا ونقديًا؛ ما يفاقم اختلال هياكل الأسعار، ويضعف حوافز الاستثمار، خاصًة طويل الأجل، فينحرف به باتجاه الأنشطة الخدمية والتجارية سريعة العائد، بل والأسوأ الممارسات المضاربية والاكتنازية والهروبية؛ فيزيد إهدار الفائض الاجتماعي المحدود أصلاً؛ فيقل الادخار والاستثمار الفعليان؛ ومن ثم الإنتاج والتشغيل، وباجتماع كافة السمات السابقة على تغذية رافديّ الفقر الكمّيين؛ تتضح لنا الخلفيات الهيكلية والأبعاد الاقتصادية و السياسية للفقر المصري من جهة ضعف الكفاءة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي؛ ومن ثم ضعف ناتجه الاجتماعي العام، أو انخفاض منحنى (توزيعات) الناتج واقترابه من نقطة الأصل بنموذج ماركس-باريتو سالف الذكر.

- الاقتصاد السياسي للتخلّف: كيفيًا، ضعف العمل وانحراف التوزيع

وفقًا لتقديرات البنك الدولي بلغ مؤشر جيني لتوزيع الدخل في مصر 31.8 عام 2015م [25]، وهو ما يتعارض منطقيًا مع تقديرات تقرير الثروة العالمي عام 2015م لبنك كريدي سويس السويسري لنظيره لتوزيع الثروة الذي بلغ 80.3، بوسيط ثروة للفرد بلغ 1664 دولار ومتوسط 6983 دولار، بما يعكسه الفارق الكبير بينهما من تفاوت شديد لتوزيع الثروة وضعف حجم الطبقة المتوسطة، يؤكده عدم تجاوز متوسط الثروة الفردية لحوالي 91.7 % من أفراد الشعب المصري مبلغ الـ 10 آلاف دولار لا غير [26]، ما جعل مصر ثامن أسوأ دول العالم توزيعًا للثروة [27]، وهو ما يتوافق مع الاتجاهات التاريخية الملموسة عينيًا وإحصائيًا على مستوى توزيع الدخل من تدهور

(24) محمود الطنطاوي الباز، «الركود الريعي»، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان 441-442، يناير-أبريل 1996م، ص 64، 77.

(25) World Bank data: https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=EG&type=points

(26) Credit Suisse, Global wealth report 2015, October 2015, p 102.

(27) تقرير الثروة العالمي لكريدي سويس: مصر ثامن أسوأ دول العالم في توزيع الثروة، أصوات مصرية، 20 نوفمبر 2014م، (شُوهد في 21 نوفمبر 2019م) : http://www.aswatmasriya.com/news/details/46547 .

نصيب حقوق العمل لصالح حقوق الملكية (الأقلوية بطبيعتها) من الناتج المحلي الإجمالي من 40 % مقابل 60 % أوائل الثمانينات، إلى 26 % مقابل 74 % عام 2011م [28]؛ لا عجب ما نجده من تحفّظات واسعة وتعديلات مختلفة على تلك التقديرات الرسمية، كان من أهمها دراسة ويد وزملاؤه [29] الصادرة عن البنك الدولي التي انتهت إلى رفع معامل جيني الرسمي المعتدل نسبياً البالغ 36.4 [30] عام 2009م، إلى 47 دفعةً واحدة، فقط بأخذ مؤشر واحد من مؤشرات الدخول العليا التي لا توجد تقديرات دقيقة لها ضمن حسابه الرسمي ضعيف المصداقية[31] بالاعتبار، وهو مؤشر أسعار المساكن، ولعل هذا مما يفسّر الفجوة الكبيرة بين الأرقام الرسمية المعتدلة لتفاوت الدخل والشعور العام الغالب بفجاجته [32].

وتتسع الجدالات وتتعقد أكثر إذا ما انتقلنا لمناقشة روافد وأصول ذلك التوزيع على المستويين الكلي والوحدي المباشرين، ما يخرج جزئيًا عن نطاق بحثنا الحالي، الذي يختص بمناقشة الأبعاد الاقتصادية و السياسية للفقر، وتحديدًا في هذا البند، ما يتعلق بالرافد الكيفي للفقر، مُستبعدين ما يخرج عن نطاقه من تفصيلات.

وبصفة عامة، نفهم الاقتصاد السياسي للتوزيع بفهم فعل بُنى وديناميات عمل النمط الاقتصادي الاجتماعي عبر كافة مراحل أو مستويات العملية الاقتصادية الثلاثة، التخصيص والإنتاج والتداول، والتي يختلف فاعلها الرئيسي في صياغة نمط التوزيع في كل مرحلة أو مستوى بحسب نطاق تأثيره وتفاعلاته مع الفواعل الأخرى، ما يمكن إجماله على النحو التالي:

(28) محمد نور الدين، حول الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لثورة 25 يناير، الطابعة ٢٥، العدد1، شتاء 2012م، القاهرة، ص 82.

(29) Van Der Weide, Roy Lakner, Christoph Ianchovichina, Elena, «Is inequality underestimated in Egypt? Evidence from house prices», Policy Research working paper no. WPS 7727, Washington, D.C: World Bank Group, 2016, p 24-25.

(30)لا شك أن فوارق التقديرات المُعتبرة والمتناقضة هذه بين الجهات المختلفة، والمتقلبة بشكل كبير من عام لآخر، كما يظهر حتى بقاعدة بيانات البنك الدولي، إنما تعكس فضلاً عن مشكلة البيانات المزمنة في مصر من الوجهة التقنية، مشكلة حساسيتها من الوجهتين السياسية والاجتماعية!

(31) محمد جاد ، بيكيتي: عدم نشر بيانات الثروة لم يمكنني من التوسع في دراسة مصر، أصوات مصرية، 2 يونيو 2016م، (شُوهد في ٢١ نوفمبر ٢٠١٩م) : http://www.aswatmasriya.com/news/details/63334 .

(32) باولو فيرمي، الحقائق مقابل التصورات: محاولة لفهم انعدام المساواة في مصر، مدونات البنك الدولي، 25 يناير 2013م، (شُوهد في ١٢ نوفمبر ٢٠١٩م): http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/facts-vs-perceptions-understanding-inequality-egypt-arabic.

1. تبدأ الصياغة الاجتماعية الأولى للتوزيع خلال مرحلة التخصيص[33]، أي توزيع الموارد على الاستخدامات، سواء الموارد المادية أو الاجتماعية أو البشرية، أي كيفية توزيع الاستثمارات الفعلية بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، أو الإجابة الاجتماعية على السؤال الاجتماعي المُتعلق بـ«ماذا نُنتج؟»؛ حيث يحدد التخصيص باقة السلع الاجتماعية التي يحققها المجتمع فعليًا، وما يوفّره وما يتجاهله من حاجات اجتماعية، كليًا أو جزئيًا، ما سيحدد العرض الاجتماعي من السلع والخدمات التي تحقق إشباعها من جهة، ونمط طلبه على الموارد الاجتماعية في سوقيّ العمل ورأس المال من جهة أخرى؛ ليلتقي من خلال الاثنين توزيع الدخل العيني، مُتمثلاً في توليفة السلع والخدمات المُتاحة في السوق من جهة (العرض)، بتوزيع الدخل النقدي، مُتمثلاً في توزيع الدخول الفعلي بين عوامل الإنتاج المساهمة فيه من جهة أخرى (الطلب)؛ ليفرض الأول

توزيع المنافع الاجتماعية الفعلي، من خلال تغيير الأسعار السوقية وتكييف الدخل النقدي معه وبما يلائمه،

وفي نمط نمو ريعي كما أسلفنا، لا تهدر فقط الميول المضاربية والهروبية والإكتنازية الفائض الاجتماعي، بل تشوّه حتى ما يذهب منه للاستثمار فعليًا، بتغليب الميول للقطاعات الخدمية والأنشطة الريعية؛ فيقل الإنتاج السلعي العيني؛ أي ينخفض العرض المحلي وتزداد الحاجة للاستيراد المُكلف؛ فترتفع الأسعار من جهة، بينما يقل الطلب الإنتاجي، والطلب عمومًا، على العمل؛ أي يقل التشغيل كمّيًا وكيفيًا؛ فتنخفض الأجور من الجهة المقابلة،

2. تأتي الصياغة الاجتماعية الثانية للتوزيع خلال مرحلة الإنتاج، وهى الصياغة المركزية التقليدية في جدل التوزيع في الفكر الاقتصادي، خصوصًا جدل الإنتاجية الحدّية وفائض القيمة بين الاقتصادين الرسمي والماركسي، ما لن ندخل فيه بالتأكيد، خاصّة مع اقتصار نقاشنا على مستوى الاقتصاد السياسي، لنمط ريعي تحديدًا، مُكتفين بالمُتفق عليه من تفاعل التقني مع الاجتماعي في صياغة الأنصبة الاجتماعية بين العمل ورأس المال، أو نمط توزيع الناتج الاجتماعي، كما يؤكد نموذج-ماركس-باريتو بعاليه،

ونجد أنه ضمن نمط ريعي خدماتي كالنمط المصري، ينخفض الطلب على العمل كمّيًا وكيفيًا كما سلف ذكره؛ فتنخفض أجوره أولاً، وتنخفض قدرته على التنظيم والتفاوض ثانيًا، الأمر الذي تعزّز أولاً بالاتجاه المتصاعد للخدماتية عالميًا من جهة، ويتفاقم أثره في بلد "فائض عمل" وسكان

(33) لمزيد من التفاصيل حول دور كفاءة التخصيص في التوزيع وكفاءة التخصيص الرأسمالية، أنظر:
مجدي عبد الهادي، منظومة الإفقار الرأسمالي، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م، ص 54-45.

[34] تاريخيًا مثل مصر، عانى مبكرًا جدًا من الانغلاق المبكر لآفاق التشغيل الصناعي مع جفاف منابع التشغيل الزراعي منذ الأربعينات؛ وهكذا دفعت الاتجاهات التاريخية الموضوعية لفائض عرض العمل، مع ديناميات النمط الريعي منذ السبعينات، في اتجاه تدهور أجور العمل لصالح أرباح رأس المال، كما تجلّى في الفوارق الهائلة أحيانًا بين معدلات نمو الأجور الحقيقية ومعدلات نمو إنتاجية العمل خلال الفترة 1985-2008م كما يظهر بالشكل (3) بتاليه، وكما يؤكد تدهور تلك الأجور الحقيقية طوال معظم الفترة من الثمانينات وحتى تاريخه، مع قفزات تعافٍ بسيطة، دفعتها بالأساس تحسّنات الأجور بالقطاع العام والحكومي لا الخاص (35)، وذلك رغم نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ارتفاع نوعية رأس المال البشري بوجه عام وبشكل مستمر بما يصل إجمالاً لأربع مرات تقريبًا طوال الفترة 1974-2004م [36].

(34) قدّم الدكتور رمزي زكي رحمه الله تفسيراً لحالة الانفجار السكاني، أو بالأحرى الاحتجاز ما قبل التحوّل السكاني، الذي تعانيه الدول المتخلفة بصفة عامة، ومنها مصر، يربطه فيها بنشأة التخلّف (الهيكلي) في تلك الدول، والتدخل الاستعماري فيها بآثاره السلبي منها والإيجابي، فكانت «العوامل التي أدت إلى تخفيض معدل الوفيات من طبيعة خارجية، بينما العوامل التي أسهمت ومازالت تسهم في رفع معدل المواليد، من طبيعة داخلية، فضلاً عن أن العوامل الخارجية ذات تأثير نشط في إبقاء العوامل الداخلية المؤدية لارتفاع معدل المواليد، فقد استطاعت الدول الرأسمالية أن تعمل من خلال نشاطها داخل الدول المتخلفة، على تخفيض معدل الوفيات خلال فترة وجيزة، ولكنها عملت من ناحية أخرى وبنفس القوة باستغلال الدول المتخلفة وتطويق التطور فيها؛ ومن ثم الإبقاء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية المسببة لارتفاع معدل المواليد»، وهو تفسير يتوافق بشكل معقول مع تصوّر مدخل التغيّر الهيكلي للترابط بين عمليات التصنيع والتحضّر والتحوّل السكاني؛ ما فرض بعضًا من التفصيل للتفسير المذكور هنا؛ كونه يؤكد «هيكلية» و«تاريخية» هذا الاحتجاز الديموغرافي، واستمرارية تأثيره حتى يومنا هذا؛ باستمرار أسبابه الهيكلية من جهة، وبتعميقه لمشكلات النمط؛ فإدامته من جهة أخرى! لمزيد من التفاصيل أنظر:

رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984م، ص 333 و334.

(35) حيث انخفضت الأجور الحقيقية خلال الثمانينات وحتى أواسط التسعينات، ثم تعافت جزئيًا في بعض القطاعات حتى أوائل الألفية، حيث بلغت متوسطات معدلات الزيادة السنوية في شركات الدولة 3.9 %؛ لتعود الأجور لمستوياتها عام 1978م، فيما بلغت لشركات القطاع الخاص 0.8 %؛ لتقترب بالكاد من مستوياتها عام 1976م، فيما تشير بيانات عينة أحدث لعودة الأجور الحقيقية عام 2006م بالكاد إلى مستوياتها قبل عشرين عامًا، وهذا الركود الأقرب للتدهور في الأجور الحقيقية، ومؤكد التدهور باستبعاد الأجور الحقيقية وتسوية الأرقام الرسمية المُبالغ فيها، يعكس تدهور نصيب العمل في الناتج الإجمالي من جهة، وانخفاض المستوى الأوّلي للأجور الحقيقية لحد عدم إمكانية خفضه عن هذا المستوى من جهة أخرى، أي اقتراب هذه الأجور من مستويات الكفاف الاجتماعي أساسًا، أنظر:

- Motaz Khorshid et al., "Assessing Development Strategies to Achieve the mdgs in the Arab Republic of Egypt," United Nations Department for Social and Economic Affairs, March 2011, p 17-18.

(36) Nada Massoud, Assessing the Employment Effect of FDI Inflows to Egypt: Does the Mode of Entry Matter?, International Conference on "The Unemployment Crisis in the Arab Countries (17-18 March 2008, Cairo- Egypt), p 4.

شكل (3)

معدلات نمو الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل خلال الفترة 1985-2008م[37]

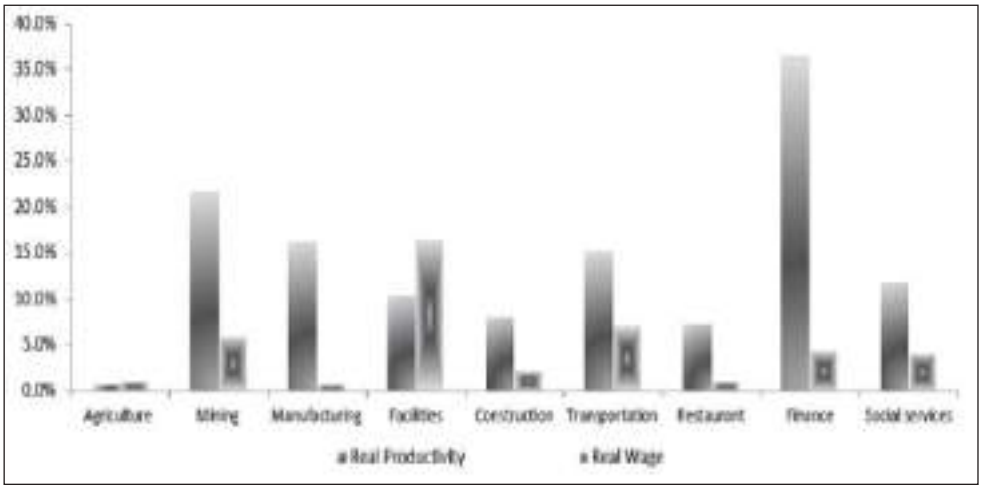

وتعود هذه الجذور التاريخية الموضوعية للطابع الطرفي التابع للنمط منذ نشأته وتكوّنه في ظل الاحتلال الانجليزي، وتكاد تكون سمة عامة لكافة رأسماليات العالم الثالث، حيث العجز المزمن عن استيعاب الهجرات الداخلية من الريف للمدينة؛ وبالتالي عجز هذا الفائض البشري عن الحصول على عمل مأجور، وتكوينه فائض مُهمش لا يرقى حتى لوصف جيش عمل صناعي احتياطي بمفهوم ماركس، واضطراره بالتالي للاتجاه لأنشطة متعددة عبر كافة قطاعات الاقتصاد، الأوّلي والثانوي والثالثي، ضمن أشكال إنتاج ما قبل رأسمالية أحيانًا، تمثل قلب القطاع غير الرسمي، حيث تعمل قوة عمل مُهمشة بلا مهارات تؤهلها للانتقال للقطاع الصناعي [38]؛ لا عجب في عدم قدرة ذلك التصنيع المحدود في كل مكان في العالم الثالث توسيع حجم البروليتاريا بالنسبة لفائض السكان بشكل جذري [39].

(37) Noha S. Omar and Heba Abdel Latif, The Employment and Wage Effect of Minimum Wage in the Egyptian Public Sector, The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. 166, December 2011, p 26.

(38) Jack Arn, Marxism and the Political Economy of Third World Urban Poverty, History of European Ideas, Volume 19, 1994 - Issue 1-3, p 124.

(39) Jack Arn, Op.cit, p 127.

3. تتحقّق الصياغة الاجتماعية الفعلية والنهائية مع الصياغة الثالثة للتوزيع في أكثر مراحله خفاءً، وهى مرحلة التداول، حيث يلتقي الدخل النقدي من مرحلة الإنتاج مع النتاج العيني الذي تحدد منذ مرحلة التخصيص؛ ليتحدد الدخل الحقيقي والنصيب الفعلي في الناتج الاجتماعي، ويتكشّف السباق السوقي بين الأجور والأسعار عن حقيقته كصراع اجتماعي آخر، في شكل التضخّم المستمر (أو بالأخص الجزء الهيكلي المُزمن منه الذي عمره من عمر الرأسمالية نفسها تقريبًا) كما يقول الهيكليون المتجاوزون للتفسيرات الاختزالية لنظرية كمّية النقود، المُتشبّثة بالعَرضي من الظاهرة، والمُتغافلة عن الدور الاجتماعي للسياسة النقدية وانحيازات ومصالح الدولة الكامنة خلفها، ومن المفروغ منه معاناة النمط الريعي من اتجاهات تضخّمية مزمنة، سواء بشكل مباشر بسبب اختلالاته الإنتاجية بين الطلب والعرض (الفجوة الإنتاجية-الاستهلاكية)، واختلالاته السوقية بين السوقين المحلي والخارجي (وما يلحقها من تضخم مُستورد في وضع التبعية)، أو بشكل غير مباشر بسبب آثار عجوزاته الهيكلية، ماليًا ونقديًا وتجاريًا، على سياسات الدولة الموازية، بآثارها المُعززة للتضخم، ما يؤدي كما هو معروف لتعميق اختلال هياكل الأسعار بشكل يزيد جاذبية الاستثمارات السريعة الأقل إنتاجية كما سلف ذكره بآثارها الإنتاجية والتوزيعية من جهة، فضلاً عن إعادة توزيع القيم لصالح ذوي الدخول المتغيرة على حساب ذوي الدخول الثابتة، أي في الغالب دخول الملكية مقابل دخول العمل، وبحكم تبعية ذلك النمط الريعي المُتمفصل مع الخارج، وتعدد قنوات انتقال التضخم المُستورد لجنبات هيكله الاقتصادي؛ فإنه يعاني اختلالاً هيكليًا بين الأسعار والأجور، فبينما تتكوّن الأسعار المحلية مُشتملةً على تكاليف مُستوردة مرتفعة نسبيًا، من خلال قنوات التكوين الرأسمالي والسلعي، تُصاغ الأجور وفقًا لإمكانات السوق المحلي وتكوين المهارات وفائض العرض الهيكلي المُزمن من قوة العمل؛ ما يرفع تكاليف المعيشة المباشرة وغير المباشرة، بما فيها الضروري لتجديد قوة العمل (مقابل ضعف وركود تلك الأجور محلية الطابع)؛ وهو ما يرفع تكاليف الكفاف الاجتماعي الفعلي «ك ف» (الذي يبرز كمنحنى مُنفصل عن منحنى توزيعات الناتج وأبعد من نقطة الأصل) بما يتجاوز مستواه المُفترض وفقًا لإمكانات النظام الإنتاجي ونمط نموه الفعلي «ك م» (الموجود في مكانه الطبيعي عند أقصى نقطة يسارًا على منحنى توزيعات الناتج)، ما يعني أولاً تفارقًا بين الاثنين يعمّق ويُديم الاختلال الهيكلي بين الأسعار والأجور؛ بما يتجلّى في الظاهرة الغريبة المُتمثلة في أن «الأجور دائمًا منخفضة بالنسبة للعمال ومرتفعة بالنسبة لأصحاب العمل»، مهما تحرّكت في أيّ من الاتجاهين، كما يؤدي ثانيًا لاتساع نطاق الفقر بالطبع؛ لنزول قطاعات أوسع من القوة العاملة أدنى مستوى الكفاف الاجتماعي الفعلي (الأعلى من المُفترض لو خلت تكاليف تجديد القوة العاملة من الأسعار الدولية التي تعكس نوعًا من التبادل اللامتكافئ)، ويوضّح الرسم البياني المُبسط بالشكل (4) بتاليه التفارق بين الكفافين الفعلي والمُفترض.

شكل (4)

تفارق الكفافين الاجتماعيين الفعلي والمُفترض

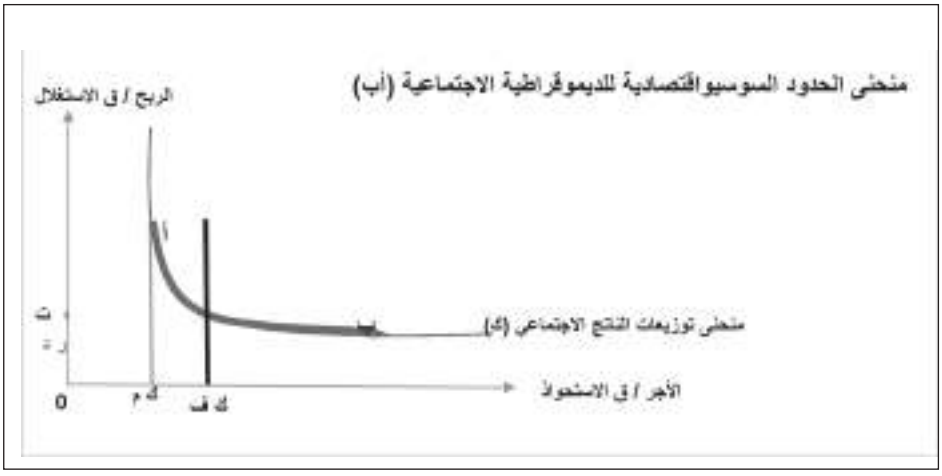

المصدر: من اعداد الباحث

وتُديم هذه الصياغة الاجتماعية التراكمية/الشاملة للتوزيع ضمن النمط الريعي وجودها وإعادة إنتاج ذاتها عبر فاعليّ ركود، أولهما «الركود الهيكلي» للنمط نفسه المُغلِّب لسكونية الريع على حركية الإنتاج عبر ديناميات إهدار وتوزيع الفائض الاقتصادي، وثانيهما «الركود الكلي» الناتج عن ركود وسوء توزيع ذلك الفائض بين العمل والملكية؛ حيث ينتج عنه من جهة ضعفًا في الطلب الفعّال (وضعفًا في نموه) يضعف النمو الإنتاجي والكلي عمومًا، ومن جهة ثانية اختلالاً في هيكله يضعف التطور الصناعي ويزيد العجز التجاري لعدم توافقه مع إمكانات الصناعة المحلية، كما ينتج عنه من جهة ثالثة ضعفًا في تكوين رأس المال البشري (شأنه شأن الأشكال الأخرى من رأس المال في ذلك النمط)، يضعف بدوره نمو الإنتاجية وتحسين التوزيع؛ لينعكس كلاهما على استمرار الفقر ضمن حالة ركود عامة للنمط وناتجه وتوزيعه!

- البنية المؤسسية للفقر: (الكوربوراتية المحاسيبية) لدولة ريعية تابعة!

ارتباطًا بالنمط الريعي المذكور بآثاره السياسية والاجتماعية، وتحوّله من الريعية الخاصة «ريعية الموارد» إلى الريعية العامة «ريعية الممارسات» [40]؛ اكتسبت الدولة المصرية ذاتها طابعًا ريعيًا متزايدًا، جعلها أقرب لدولة النمط الريعي النموذجية، دولة «أوليجاركية عصابية أو نهبية

(40) مجدي عبد الهادي، اللفياثان المريض...، ص 280-282.

تنشر ريوع الموارد (عادًة ما بين 13 و23 % من الناتج المحلي الإجمالي [41] لتعزيز المصالح الفئوية التي ترعاها على حساب السياسة الاقتصادية المُتماسكة والرفاهية الاجتماعية طويلة الأجل» [42]، وذلك ضمن نمط عام سائد في المنطقة العربية، هو «نموذج الدولة الريعية التابعة والسلطانية التي تقود التراكم وتحتكر الثروة (أو النخبة الحاكمة هى التي تحتكرها)، ولا تحتكر العنف الشرعي، بل تجعل سعيها لاحتكار العنف الشرعي وسيلًة لاحتكار الثروة، وليس تثبيت شرعية حكمها داخل مجتمعاتها» [43]؛ وهو ما جعلها أقل اهتمامًا بالتنمية الإنتاجية للاقتصاد المحلي وتوسيع سوقه القومية؛ بل تكتفي بشكل أساسي بالأطر المُعززة لمصالحها من علاقات دولية ومالية عامة وسياسات نقدية، مُتغاضيًة عن الضرورات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ ما جعلها جزءًا من بنية مؤسسية مُعززة ومُفاقمة لأمراض النمط، لا تنموية ساعية لتجاوزه!

وتتميّز هذه الدولة بمجموعة سمات عامة ناتجة عن طبيعة النمط، تعمل بذاتها على تعميق مشكلاته، وتؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر لزيادة نطاق الفقر، أو إدامة بقائه على الأقل، أهمها:

1. الاستبداد السياسي: الذي يصبح ضرورة لحماية المصالح الريعية وممارسات السعي للريع التي تكوّنت بفعل النمط، ما يميل بالدولة للطابع الكوربوراتي الاحتكاري القائم على مركزية البيروقراطية وشراء الولاءات وتوزيع المكاسب بعيدًا عن مساراتها الطبيعية [44]. فتشكّل هذه الدولة «مكونًا سياسيًا أساسيًا للعلاقات الاجتماعية للإنتاج، تتدخل في تحديد معايير وشكل علاقات المنتجين بوسائل الإنتاج، وفي علاقات المنتجين بغير المنتجين؛ وبالتالي في إعادة إنتاج النخب الاقتصادية وشروط الانتظام الطبقي داخل مجتمعاتها، ولا تبدو مجرد أداة مباشرة للهيمنة الطبقية حسب الترسيمة الماركسية أو أداة حكم بونابرتي فوق الطبقات» [45].

(41) قدّر قمر وسوتو نسبة الريوع الخارجية بحوالي 15 % من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (1970–2013م)، فيما قدّرها حازم الببلاوي بحوالي 20 % منه خلال الفترة (1993-2005م)، وكلاهما معدل عال بالمُقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 8.7 %، بل وحتى بالمقارنة بمعظم البلدان العربية غير النفطية. أنظر:
Bassem Kamar, Raimundo Soto, «Monetary Policy and Economic Performance in Resource Dependent Economies», The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 1123, July 2017, p. 27.
Hazem El Beblawi, «Economic Growth in Egypt: Impediments and Constraints (1974-2004)», Commission on Growth and Development Working Paper, No. 14, 2008, p 24.

(42) Richard M. Auty, , «The political economy of resource-driven growth», European Economic Review, vol. 45(4-6), May. 2001, p. 844.

(43) يعقوب الشيحي، عناصر أوّلية في سوسيولوجيا الدولة الريعية في المجتمعات العربية، «، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، لبنان، مج 30، ع 150–151، ربيع 2010م، ص 154.

(44) لمزيد من التفاصيل حول الكوربوراتية أو التشاركية ونشأتها كنمط للدولة في المجتمعات العربية، أنظر:
نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية..السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010م، ص 373–396.

(45) يعقوب الشيحي، عناصر أوّلية في سوسيولوجيا الدولة الريعية، ص 156.

2. الفساد العام: هيكليًا ومؤسسيًا [46]، وذلك ارتباطًا بالريوع التي شاعت في جنبات النمط وجهازه البيروقراطي؛ ما يجعل الفساد جزءًا من الممارسات المؤسسية لا العَرضية، بتشابك مصالح الدولة والقطاعات الكبرى من رأس المال، بروابط محاسيبية تهدر الموارد وتدمّر المنافسة [47]؛ حيث تصبح «أغلب موارد المقاول الرأسمالي العربي نتاج شبكة العلاقات مع النخبة داخل تنظيم الدولة، وليس نتاج القيمة التبادلية لرأس المال؛ إنها رأسمالية صداقات توظف العلاقات لتبادل المنافع المادية بين نخبة ريعية من داخل إدارة الدولة ونخبة اقتصادية (ساعية للريع) من خارجها» [48].

3. ضعف الكفاءة: سواء بسبب ديناميات عمل تلك الدولة وبيروقراطيتها ذاتية المصالح غير المعنية بالكفاءة العامة ابتداءً، أو بسبب منطق توزيع الموارد والمناصب على دوائر الولاءات والمصالح بعيدًا عن اعتبارات الرشادة والمنافسة العامة؛ فهذه البيروقراطية/النخبة/الدولة[49] ذاتية المصالح، أو الدولة الباتريمونيالية بتعبير ماكس فيبر الكلاسيكي، تحصل على مكاسبها من خلال جهاز دولة مُغلق أمنيًا، فيما يضمن الساعون للريع عوائد تطفّلاتهم بسوق مُغلق سياسيًا؛ ما يؤدي لإهدار الكفاءة وخلق حالة ركود عامة؛ سواءً بسبب انحيازاتها المصلحية أو تكاليف الفرصة البديلة لقراراتها أو صياغتها السلبية لمنظومة الحوافز الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع [50].

4. سوء التخصيص: فتغلب على توجيه سياسات تلك الدولة مصالح فئاتها الضيقة قصيرة الأفق لا المصالح التنموية العامة؛ فتغلب الانحيازات من جهة، والإنفاق الجاري والاعتباطي من جهة أخرى؛ حيث تعمل القاعدة العامة القاضية بأن «دالة منافع الحكومة هى دالة منافع نخبتها أو بيروقراطيتها» في سياق الاستبداد الريعي المحاسيبي سالف الذكر، على

(46) الفساد الهيكلي هو الفساد المتصل بطبيعة نمط الإنتاج والنمو وديناميات عمله التاريخية، ولا يعتبره المجتمع فسادًا بالمعنى القانوني، حتى ولو شمل ممارساتٌ مُستهجنة، أما الفساد المؤسسي فهو المتصل بالإطار المؤسسي لذلك النمط، من مؤسسات سياسة وبيروقراطية وسوق، وهو أقل حتمية وقبولاً، لمزيد من التفاصيل حول الفساد وتعريفاته وأنواعه وارتباطه الحتمي بالدولة الريعية، أنظر:

مجدي عبد الهادي، الاقتصاد السياسي للفساد في إيران، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، العدد (9)، إبريل 2019م، ص 25-30.

(47) فتشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 58 % من المنشآت الصناعية في مصر تعتبر منشآت ذات امتيازات سياسية، وبحسب عيّنة من قاعدة البيانات العالمية للشركات ORBIS، خُصّص 92 % تقريبًا من القروض لمنشآت من ذلك النوع، أنظر:
Adeel Malik, «From Resource Curse to Rent Curse in the MENA Region», (African Development Bank Working Papers, 2015), p 14.

(48) يعقوب الشيحي، عناصر أوّلية في سوسيولوجيا الدولة الريعية، ص 157.

(49) ويعكس هذا التداخل ذاته بين المفاهيم الثلاثة المستقلة أصلاً الطبيعة المتخلفة والشمولية لهذه الدولة.

(50) Ming Chang Tsai, "The State's Interest Seeking and Economic Stagnation in the Third World.. Cross-National Evidence", The Sociological Quarterly, Vol. 39, No. 1, Winter 1998, p 103.

تخصيص الموارد باتجاه تلك المصالح والإنحيازات من إثراء النخبة البيروقراطية ذاتها بتقنين الفساد وعدم الشفافية، وإثراء النخب الاقتصادية الاحتكارية من خلال الممارسات المحاسيبية، وكسب دعم مجتمعات الأعمال بالتحالف مع اللوبيات والاستجابة لضغوطاتها، وتقديم بعض الفتات في صورة دعم اجتماعي لكسب ولاء أضعف فئات المواطنين وتخفيف حدة السخط الاجتماعي، ويعرض الشكل (5) بتاليه صورة عامة لمسارات تخصيص موارد الدولة وكيفية إهدارها [51].

شكل (5)

موارد الحكومة وكيفية استخدامها

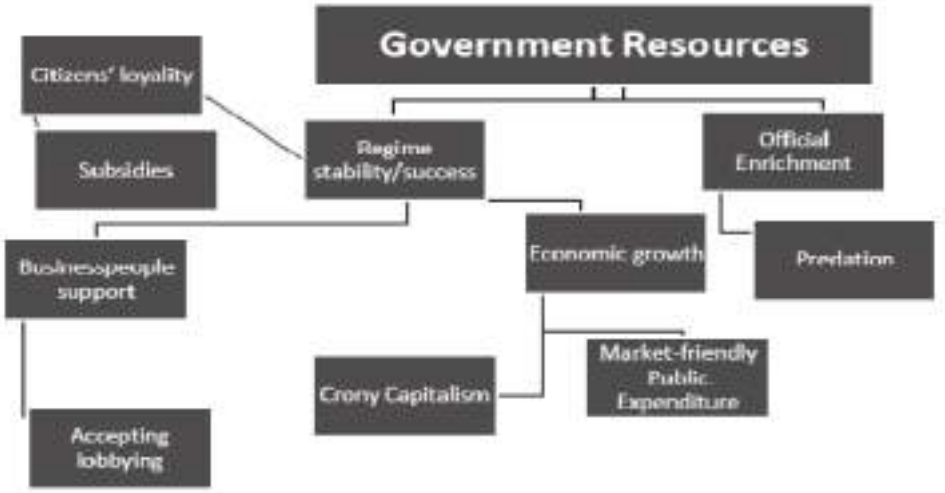

ولا شك أن كافة السمات السابقة تؤدي لزيادة نطاق الفقر، خصوصًا كلما زاد الطابع الريعي والمحاسيبي للدولة، كما هو الحال في مصر [52]، سواء من جهة الرافد الكمّي؛ بخفضها كفاءة تخصيص واستخدام الموارد، أو من جهة الرافد الكيفي؛ بسوء توزيعها، فضلاً عن استبعادها الفقر من قائمة اهتمامات السلطة أساسًا، بعد استبعادها التنمية عمومًا.

(51) Mohamed Ismail Sabry, "Cronyism as an Outcome of Institutional Settings: The Case of Pre-2011 Egypt", 2018 Proceedings of the Middle East Economic Association, Topics in Middle Eastern and North African Economies - Volume 20, Number 1, May 2018, p 90.

(52) يشير أحد التقديرات لتعاظم حالة المحاسيبية في مصر عشية ثورة 25 يناير، ببلوغها 5.09 درجة، على مؤشر ترتيبي لمستويات المحاسيبية أقصاه سبع درجات وأدناه درجة واحدة، ما يضع مصر قرب النهاية العُليا للمؤشر، وفوق المتوسط العالمي المُقدر بـ 4.7 درجة على ذات المؤشر، أنظر:
Mohamed Ismail Sabry, «Cronyism as an Outcome of Institutional Settings, p 111.

خاتمة : الهيكلي لا العرضي!

ما ينتهي له هذا البحث ويؤكده كخلاصة بديهية يجري إنكارها باستمرار، هو أن الفقر قضية اجتماعية لا تقنية، فهو نتاج ديناميات اجتماعية تُديم بقاءئه، لا عجز تقني اضطراري تواجهه البشرية ككارثة طبيعية أو قدر إلهي!

فهو بالأساس نتاج حتمي لهياكل مختلة تخصيصيًا وإنتاجيًا وتوزيعيًا، لا مجرد عَرض جانبي لسياسات عاجزة تقنيًا عن مواجهته، ولا نتيجة عقابية لعجز أو فشل فردي، ما يتضح خاصَّة عند تعريفه بنفس المنطق العام للنظام الرأسمالي، منطق استبدال الأصول، الذي يعني تجديد القوة العاملة؛ باعتبار الفقر بمعنى ما «عقوبة غير الملّاك»! حيث يصبح الفقر هنا كمعادل للانخفاض عن مستوى الكفاف الاجتماعي، مرضًا هيكليًا في النظام الرأسمالي عمومًا، الذي يحتاج دومًا لمعدل طبيعي للبطالة بتعبير ميلتون فريدمان، أو جيش عمل احتياطي بتعبير نقيضه الكامل كارل ماركس؛ لئلا يقود الطلب على العمل في حال التشغيل الكامل للتضخم كما وجد الكينزيون الوسط بين النقيضين، أو بصيغة أخرى، أقل تقنية وأكثر سوسيولوجية، لإضعاف القوة التفاوضية للعمل في مواجهة رأس المال؛ حتى تخفّ حدّة الصراع بينهما، بما لا يشعل أوار التضخّم!

وإذا كان هذا الفقر حتميًا في النظام الرأسمالي حتى في حال نجاحه، فإنه يصبح أكثر حتميَّة وضراوةً في أطرافه دول العالم الثالث التابعة المُتخلّفة ؛ حيث الهياكل الضعيفة إنتاجيًا أولاً، المُختلة تخصيصيًا ثانيًا، المُنتهبة دوليًا ثالثًا، الفاسدة مؤسسيًا رابعًا، ما ينطبق جميعه على الحالة المصرية بدرجات مختلفة !

وإذا كانت مشكلة الفقر هيكلية الطابع بشكل خاص في السياق المصري، بارتباطها بنمط النمو الريعي التابع، على ما سبق ذكره؛ فإن تجاوزها الجذري يتحقق بتجاوز هذا النمط ضمن إستراتيجية تنموية شاملة . وهذا لا يمنع من الاستفادة من الإصلاحات الهيكلية الممكنة؛ ما يفرض في المدى المنظور تطويرًا للبحوث باتجاه دراسات قياسية أكثر تطبيقية لآثار الأبعاد الهيكلية المذكورة للنمط من ريعية وتبعية وتهميش نظامي وفساد هيكلي ومؤسسي ..إلخ؛ بما يتيح رسم خطط إستراتيجية لمواجهة الفقر على أساس ترتيب صحيح للروافد الأكثر أهمية للفقر قبل غيرها.

قائمـــة المراجـــع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، جامعة الأمم المتحدة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م.
2. البنك الدولي، «نصف سكان العالم تقريباً يعيشون على أقل من 5.50 دولار للفرد في اليوم»، تقرير صحفي، موقع البنك الدولي، 17 أكتوبر 2018م.
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2019م، جمهورية مصر العربية، سبتمبر 2019م.
4. باولو فيرمي، «الحقائق مقابل التصورات: محاولة لفهم انعدام المساواة في مصر»، مدونات البنك الدولي، 25 يناير 2013م.
5. «تقرير الثروة العالمي لكريدي سويس: مصر ثامن أسوأ دول العالم في توزيع الثروة»، أصوات مصرية، 20 نوفمبر 2014م.
6. عادل عبد المهدي، «معيار الريعية والتنمية الاقتصادية»، مجلة الفكر العربي (معهد الإنماء العربي)، لبنان، مج 1، ع 3، سبتمبر 1978م.
7. عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة..دراسات في التغيّرات الاقتصادية والطبقية في مصر (1974-1982م)، جامعة الأمم المتحدة ودار المستقبل العربي، القاهرة، 1986م.
8. رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة (84)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984م.
9. محمد جاد، «بيكيتي: عدم نشر بيانات الثروة لم يمكنني من التوسع في دراسة مصر»، أصوات مصرية، 2 يونيو 2016م.
10. محمد نور الدين، «حول الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لثورة 25 يناير»، الطليعة 21، العدد (1) شتاء 2012م، القاهرة.
11. محمود الطنطاوي الباز، «الركود الريعي»، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان 441-442، يناير-أبريل 1996م.
12. محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب.. دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مشروع مكتبة الأسرة، القاهرة، 2012م.

13. مجدي عبد الهادي، «الاقتصاد السياسي لثورة يناير في مصر»، مجلة لُباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد (1)، فبراير 2019م.

14. مجدي عبد الهادي، «الاقتصاد السياسي للفساد في إيران»، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، العدد (9)، إبريل 2019م.

15. مجدي عبد الهادي، «العمل والملكية.. في التوازن التاريخي للديموقراطية الاجتماعية»، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد (19)، العدد (76)، أكتوبر 2019م.

16. مجدي عبد الهادي، «اللفياثان المريض.. ثنائية الطغيان السياسي والعجز التنموي للدولة المصرية، مجلة لُباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد (صفر)، نوفمبر 2018م.

17. مجدي عبد الهادي، «حدود ديموقراطية الاستغلال.. لماذا تفشل حركات الديموقراطية الاجتماعية؟»، كتاب مرايا غير الدوري، دار مرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، العدد (8)، ديسمبر 2018م.

18. مجدي عبد الهادي، منظومة الإفقار الرأسمالي، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م.

19. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة.. الحماية الاجتماعية والزراعية، كسر حلقة الفقر في الريف، روما، 2015م.

20. نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية..السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010م.

21. يعقوب الشيحي، «عناصر أوّلية في سوسيولوجيا الدولة الريعية في المجتمعات العربية»، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، لبنان، مج 30، ع 150-151، ربيع 2010م.

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية

1.Adeel Malik, «From Resource Curse to Rent Curse in the MENA Region», African Development Bank Working Papers, 2015.

2. Bassem Kamar, Raimundo Soto, “Monetary Policy and Economic Performance in Resource Dependent Economies”, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 1123, July 2017.

3. Credit Suisse, Global wealth report 2015, October 2015.

4. Hazem El Beblawi, “Economic Growth in Egypt: Impediments and Constraints (1974-2004)”, Commission on Growth and Development Working Paper, No. 14, 2008.

5. Jack Arn, “Marxism and the political economy of third world urban poverty”, History of European Ideas, Volume 19, 1994 - Issue 1-3.

6. Khalid Ikram, The Egyptian Economy.. 1952–2000 Performance, Policies, and Issues, Routledge, London/New York, 2006.

7. Motaz Khorshid et al., “Assessing Development Strategies to Achieve the mdgs in the Arab Republic of Egypt,” United Nations Department for Social and Economic Affairs, March 2011.

8. Ming Chang Tsai, “The State’s Interest Seeking and Economic Stagnation in the Third World.. Cross-National Evidence”, The Sociological Quarterly, Vol. 39, No. 1, Winter 1998.

9. Mohamed Ismail Sabry, “Cronyism as an Outcome of Institutional Settings: The Case of Pre-2011 Egypt”, Proceedings of the Middle East Economic Association, Topics in Middle Eastern and North African Economies, Volume 20, Number 1, May 2018.

10. Nada Massoud, “Assessing the Employment Effect of FDI Inflows to Egypt: Does the Mode of Entry Matter?”, International Conference on The Unemployment Crisis in the Arab Countries (17-18 March 2008, Cairo- Egypt), p 4.

11. Noha S. Omar and Heba Abdel Latif, “The Employment and Wage Effect of Minimum Wage in the Egyptian Public Sector”, The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. 166, December 2011, p 26.

12. Ricardo Hausmann, César A. Hidalgo [et al.], The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity, (MIT Press, Cambridge-MA, 2014).

13. Richard M. Auty, , “The political economy of resource-driven growth”, European Economic Review, vol. 45(4-6), May. 2001.

14. Van Der Weide, Roy Lakner, Christoph Ianchovichina, Elena, “Is inequality underestimated in Egypt? evidence from house prices”, Policy Research working paper no. WPS 7727, Washington, D.C. : World Bank Group, 2016.

15. World Bank data: https://data.worldbank.org.